صناعيو حمص يطالبون بتأمين المواد الأولية وحوامل الطاقة وتشجيع الصناعات الزراعية

وزير الصناعة لـ«الوطن»: العنوان الرئيس هذا العام التصنيع الزراعي ومبدأ الحكومة الرعاية قبل الجباية

نبال إبراهيم

أكد وزير الصناعة زياد صباغ أن القطاع الصناعي لديه دائماً معوقات وتختلف هذه المعوقات من فترة إلى أخرى ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى، وأن متطلبات القطاع الصناعي كبيرة ومتشعبة وعمل وزارة الصناعة متداخل مع أغلب الوزارات وبالتالي هناك متطلبات جديدة ودائمة للصناعيين، لافتاً إلى أنه على الرغم من ذلك ما زال القطاع الصناعي يعمل بكفاءة عالية بكل المحافظات، ويتم السعي بالتشاركية مع غرف الصناعة إلى تعظيم قيم الإنتاج الصناعي بكل أبعاده.

وأشار الوزير لـ«الوطن» على هامش أعمال المؤتمر السنوي لغرفة الصناعة إلى أنه تم تحديد ثلاثة أهداف لوزارة الصناعة خلال هذا العام أهمها هو التصنيع الزراعي الذي يتم العمل خلاله على تعظيم قيم الإنتاج الزراعي وذلك بالتشاركية مع وزارة الزراعة، إضافة إلى زيادة التصنيع الزراعي بالتشاركية مع غرف الصناعة والمعامل القائمة لدى شركات القطاع العام بهدف الاعتماد على الذات، منوهاً إلى أن الهدف الثاني هو عمليات التأهيل والتدريب، وأن غرف الصناعة مبادرة له وتم منذ يومين تخريج أول الدفعات في دورات متعددة لتأهيل العامل للنزول إلى سوق العمل.

ولفت الوزير إلى أنه كان في العام الماضي متطلبات من الصناعيين وتم صدور قرار حكومي بالسماح لهم باستيراد القطن والغزول نتيجة نقص المادة وتم تمديد مفعوله لبداية الموسم القادم، مشيراً إلى أنه تم خلال الاجتماع الإجابة عن طروحات الصناعيين والبعض منها تعود لوزارات أخرى سيتم العمل مع باقي الوزارات بغية تذليل هذه الصعوبات بهدف النهوض بالقطاع الصناعي الذي يعتبر في قاطرة الاقتصاد الوطني.

وبين الوزير خلال الاجتماع أن القطاع الصناعي كان من أكثر القطاعات ضرراً والعمال، لافتاً إلى أن المعاهد التطبيقية الخمسة في سورية تخرج كوادر تخصصية بالقطاع النسيجي والغذائي والكيميائي، ويتم العمل حالياً لإعادة التزام توظيف الخريجين في المعاهد الخمسة مع إمكانية الأخذ بالمقترحات لتوسيع المعاهد وإعادة دراسة المناهج المطلوبة.

وأكد الوزير أن الحكومة مع مبدأ الرعاية قبل الجباية لكن ضمن مبدأ التوازن ما بين الحقوق والواجبات وبما يضمن حقوق الجميع.

من جانبه أشار محافظ حمص بسام بارسيك لـ«الوطن» إلى أن الاجتماع جاء لمناقشة كل القضايا والمعوقات التي تهم الصناعيين، لافتاً إلى أن الصناعيين قدموا طروحات مهمة بعضها يتعلق بمجال عمل وزارة الصناعة وبعضها متعلق بمجالات عمل وزارات أخرى، مؤكداً أنه سيتم العمل لتذليل كل المعوقات والنهوض بالقطاع الصناعي لكونه أهم الروافع الاقتصادية للاقتصاد السوري ودعمه واستقراره وبالتالي الوصول إلى اقتصاد قوي ناجح وثابت.

بدوره أكد رئيس غرفة صناعة حمص لبيب الإخوان لـ«الوطن» أن اجتماع الهيئة العامة السنوي حضره عدد من كبار الصناعيين في سورية الذين هم من محافظة حمص التي فيها منشآت اقتصادية كبيرة، مبيناً أن صناعيي حلب ودمشق هم قاطرة اقتصاد ونمو صناعية كبيرة لكن الشركات الصناعية الكبرى موجودة بحمص كصناعة الحديد الصلب وصناعة السكر والمواد الغذائية والأعلاف والسيارات.

وأشار الإخوان إلى أن مطالب الصناعيين كانت كثيرة ومحقة، وأن الوزير وعد برفعها لرئيس الحكومة وأن مطلبنا أن تطرح الحكومة خطتها الاقتصادية لنلتزم بها حتى لا يخرج أحد من السرب ويصبح دليلاً عملياً نتبلغه ونلتزم به، لافتاً إلى أن جزءاً كبيراً من المشكلات التي يتم طرحها من الصناعيين باتت تقليدية ولكن بحاجة لحل، مبيناً أنه تم طرح موضوع توفر الكهرباء واختزال التكاليف ورفع نسبة التصريف وغير ذلك.

وتوقع الإخوان أن كل المشكلات الاقتصادية ستحل بعد شهرين لأن جزءاً كبيراً منها مرهون بحالة سياسية كبرى، وهذا هو الفصل الأخير من حالة القلة والعوز التي تشهدها سورية، مؤيداً الخطة الموضوعة من حاكم مصرف سورية والوزارات المعنية لضبط سعر الصرف، وقال: إننا أمام خيارين أحلاهما مر إما انفلات سعر الصرف من دون عودة أو ضبط سعر الصرف مع ارتفاع طفيف بأسعار السلع لحين تأمين الموارد المرهونة بظروف دولية متغيرة بين ساعة وأخرى.

وأكد أنه لابد من الحفاظ أولاً على سعر الصرف وكل القضايا التالية تأتي تباعاً وهذا له علاقة بالمنصة الموضوعة من حاكم مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد لتخفيف فاتورة المستوردات، منوها إلى أن الصناعيين لديهم حالة أنين ويطلبون السماح بالاستيراد وهو أمر يتسبب بانفلات سعر الصرف، مطالباً الصناعيين بالصبر.

هذا وقد طرح صناعيو حمص خلال الاجتماع العديد من المشكلات من أهمها ضرورة معالجة الخلل القائم في بعض حالات التكلف الضريبي التي تتسبب بشكل أو آخر بإخفاء بعض المعلومات وبالتالي التهرب الضريبي الذي يستنزف الاقتصاد الوطني، كما طرحوا الصعوبات التي تواجه استمرارية العمل مع غياب عصب الإنتاج الرئيس وهو الطاقة الكهربائية وطالبوا بدعم قطاع النسيج في المحافظة ومعالجة مشكلة غلاء الأسمدة وتأمين حمص الفوسفور ودعم الزراعة الصناعية وتبسيط إجراءات التراخيص وإيجاد حلول جذرية وتشاركية لمشاريع الطاقة البديلة وغيرها الكثير من الشجون.

وأشار العديد من الصناعيين إلى ضرورة إيجاد حلول للصعوبات والمعوقات التي تواجههم من ناحية تأمين المواد الأولية وحوامل الطاقة وإعادة النظر في آلية توزيع الخيوط بين الشركات العاملة في القطاع النسيجي، والتدقيق في الرسوم المفروضة على مصنعي الآجر، وآلية الاستعلام الضريبي، وضرورة تشجيع الصناعات الزراعية وصعوبة حصول على التراخيص اللازمة لها، إضافة إلى ضرورة تفعيل دور غرفة الصناعة بتوزيع المحروقات على المنشآت الصناعية وتقدير حاجة كل منشأة على حدة.

رئيس غرفة صناعة حمص يطالب الصناعيين بالصبر وكل المشاكل الاقتصادية ستحل بعد شهرين وهذا هو الفصل الأخير من حالة القلة

منها بسبب القذارة ووجود حشرات

إغلاق ٤٧ محلاً بمخالفات صحية في اللاذقية وإغلاق ٣٥ زاولوا المهنة بلا ترخيص

عبير سمير محمود

أكد مدير المهن والشؤون الصحية في مجلس مدينة اللاذقية كنان سعيد لـ«الوطن»، متابعة عمليات مراقبة جميع الفعاليات الغذائية للتأكد من مطابقتها للشروط الصحية وضمان سلامة الغذاء المقدّم للمواطنين، مشيراً إلى إغلاق ٤٧ محلاً مخالفاً خلال شهري كانون الثاني وشباط الماضيين وإحالة المخالفين للقضاء المختص.

وأضاف سعيد: إنه وتنفيذاً لتوجيهات محافظ اللاذقية ورئيس مجلس المدينة، يتم العمل الرقابي من قبل المديرية على المحال الغذائية ومحلات الوجبات السريعة والمطاعم ومحلات الحلويات ومحال بيع اللحوم، بشكل يومي وفي جميع أسواق المدينة، لافتاً إلى ضبط مخالفات عدم التقيد بالشروط الصحية للمهنة وعدم الاهتمام بالنظافة بشكل عام.

وقال سعيد: إن مديرية المهن والشؤون الصحية قامت خلال الشهر الأول من عام ٢٠٢٢ بضبط وإغلاق ١٢ محلاً لصنع وبيع المواد الغذائية، ومنها محلان لصنع الألبان والأجبان، والمخالفات لوجود الحشرات وعدم تبييض الأوانّي المستخدمة في الصناعة.

وأضاف مدير المهن والشؤون الصحية إنه تم ضبط ثلاثة مذابح فروج مخالفة لاستخدامها برامبل بلاستيكية ملونة وأحدها بسبب نقع لحم الفروج في المياه بقصد الغش وزيادة الوزن.

وفي محال الوجبات السريعة، بيّن ضبط ثلاثة محلات مخالفة في المدخنة وانبعاث الروائح والأبخرة، وذلك ما يسبب ضرراً صحياً للمواطنين، إضافة لتسجيل ضبط بحق محل لصنع الراحة بسبب مخالفة شروط التخزين.

وخلال الشهر الأول من العام الحالي، أشار سعيد إلى ضبط مطبخين لتجهيز المأكولات الشرقية، أحدهما تم ضبط مواد فاسدة لديه غير صالحة للاستهلاك البشري والمطبخ الثاني مخالف لعدم الاهتمام بالنظافة (قذارة المكان)، مضيفاً إنه تم ضبط محل مخالف بتجهيز البطاطا وتوزيعها على مطاعم المدينة بسبب عدم التقيد بالشروط الصحية للمهنة.

وفي شهر شباط الفائت، قال سعيد إنه تم ضبط مطبخ لتقديم المأكولات يحوي لحوماً فاسدة غير صالحة للاستهلاك البشري، ومشغل لصنع الحلويات بسبب مخالفة الشروط الصحية إذ تم ضبط وجود حشرات ضمن المحل.

وأكد سعيد إغلاق ٣٥ محلاً بسبب مخالفة مزاولة المهنة من دون الحصول على الترخيص الإداري وإغلاق ٩ محلات لإصلاح السيارات وذلك لنقلها إلى المنطقة الصناعية، مقابل إغلاق ٢٥ محلاً لإصلاح السيارات لنقلها إلى المنطقة الصناعية وإغلاق ١٧ محلاً بسبب مزاولة المهنة من دون الحصول على التراخيص الإدارية في شهر كانون الثاني الماضي.

ونوّه بمعالجة ٩٧ شكوى ضرر صحي مقدمة من المواطنين في شهر شباط، و٥٠ شكوى مماثلة في شهر كانون الثاني، بسبب الإزعاجات الناجمة عن استخدام المولدات الكهربائية أو الضرر الناجم عن تسرب المياه من المنازل بالإضافة إلى منح ٢٠ قرار ترخيص لمزاولة المهن ضمن مدينة اللاذقية في شباط الماضي، و١٣ قراراً للترخيص الإداري في الشهر الأول من العام الجاري.

دراسة إحداث سجل سياحي بدلاً عن التجاري

وزير السياحة: نعالج مشاريع الاستثمار المتعثرة و٤٥ مشروعاً في سوق الاستثمار القادم

هيثم يحيى محمد

بيّن وزير السياحة رامي مرتيني خلال حضوره اجتماع الهيئة العامة لغرفة سياحة طرطوس أن الوزارة تعمل في هذه المرحلة على عدة محاور وأولويات أساسية تتماشى مع آثار وتداعيات الحرب التي تعرض لها بلدنا والحروب التي يشهدها العالم أبرزها التدريب والتأهيل ومعالجة مشاريع الاستثمار المتعثرة والسياحة الشعبية والشواطئ المفتوحة والتركيز في الكوربات السياحية على السياحة الداخلية ودول الجوار إضافة لتنفيذ خطة القطاع السياحي ٢٠٢٠-٢٠٣٠.

وتركزت مداخلات أصحاب الشركات والمنشآت السياحية ومكاتب السياحة والسفر (أعضاء الهيئة) خلال الاجتماع الذي عقد تحت شعار (السياحة أمل وعمل) على ضرورة تذليل كل الصعوبات والمعوقات التي تعترض العمل السياحي- الذي يوفر آلاف فرص العمل بشكل عام- وتفعيل السياحة الداخلية بكل مكوناتها خصوصاً الشعبية منها والشواطئ المفتوحة وتأمين الكهرباء ومادة المازوت لتشغيل المنشآت والتخفيف من الضرائب ومعالجة قضية الواجهة البحرية الشرقية وبناء فرع الحزب وزيادة محطات البنزين التي تبيع بسعر التكلفة ومنع تسيير رحلات سياحية من دون ترخيص والاهتمام بالسياحة الثقافية.

كما دعا أصحاب المكاتب السياحية إلى تنظيم العمل السياحي ودخول وخروج الكوربات السياحية داخليا وخارجيا حفاظا على حياة المواطنين والنظر بموضوع الأسعار والأجور والضرائب إضافة إلى ضرورة استثمار المواقع الأثرية بشكل أكبر وتنظيم واجهة طرطوس البحرية بما يليق بهذه المحافظة السياحية وما تملكه من مقومات العمل السياحي بشكل عام.

وفي معرض الرد على المداخلات أوضح المحافظ صفوان أبو سعدى أن توزيع المحروقات يتم وفق المتوفر ووفق أسس وأولويات دقيقة متحدياً أن يكون هناك أي خلل في التوزيع كما وعد الوزير بمتابعة القضايا المطروحة والتي تخص بعض الوزارات إضافة لمعالجة كل ما يتعلق بوزارة السياحة.

بدوره رئيس اتحاد غرف السياحة طلال خضير بين أن العمل جار لتعديل خمسة قوانين تخص القطاع السياحي منها القانون الناظم للغرف والقانون الناظم للإدلاء السياحيين وقانون المكاتب السياحية والسجل السياحي بدل التجاري والضرائب وأشار إلى ملتقى سوق الاستثمار السياحي القادم الذي سيعقد في حزيران القادم حيث سيتم عرض ٤٥ مشروعاً إضافة لمشاريع خاصة.

من جانبه رئيس غرفة السياحة بطرطوس يوسف مويشة لفت إلى أن مركز الاستعلام السياحي الذي تم وضع حجر الأساس له قبل الاجتماع يقام على مساحة تقارب ٧٠ متراً مربعاً تم تخصيصها من مجلس المدينة على الكورنيش البحري وسيكون بمنزلة الدليل السياحي لكل من أصحاب مكاتب السياحة والسفر والمنشآت السياحية سواء المبيت أو الإطعام إضافة إلى السائحين لتقديم كل المعلومات الخاصة بالبرامج والأسعار والضرائب وغيرها وذلك تنشيطاً للقطاع السياحي بالمحافظة، مضيفاً إن غرفة السياحة وبعد عمل قارب السنتين منذ إحداثها كان هناك إصرار على التميز بهذا القطاع بتعاون ودعم الوزارة ومختلف الجهات في المحافظة لتحقيق قفزة نوعية لتطوير العمل السياحي في الفترة القادمة التي نبني عليها الآمل الكبير.

إقرار قطع الحسابات لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨

تيناوي لـ«الوطن»: معدلات الإنفاق الاستثماري لم تتعدَ ٦٠ بالمئة خلال السنوات الماضية

عبد الهادي شباط

كشف عضو مجلس الشعب محمد زهير تيناوي لـ«الوطن» عن الانتهاء من نقاش قطع الحسابات لعامي ٢٠١٧ -٢٠١٨ وإقرارها لكل الوزارات والمؤسسات في الجهات العامة وذلك بعد تدقيقها من الجهاز المركزي للرقابة المالية حيث استطاع المفتشون التابعون للجهاز خلال الفترة الماضية تدقيق حسابات المؤسسات المكلفين بها لجهة النفقات والإيرادات والمخالفات في حال حدوثها.

وتوقع تيناوي أن يتم رفع حسابات الجهات العامة لعامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ خلال العام الجاري وفي حال تحقق ذلك يكون تم الانتهاء من حالة التراكم والتأخر في قطع الحسابات للجهات العامة الذي حصل بسبب الظروف العامة التي رافقت سنوات الحرب على سورية.

وبيّن أنه من خلال النقاشات التي جرت حول حسابات هذه الجهات اتضح أن هناك حالة تدن في صرف الاعتمادات في الجانب الاستثماري من موازنات معظم المؤسسات حيث لم يتعد متوسط الإنفاق الاستثماري خلال السنوات الماضية ٦٠ بالمئة وأن نسب تنفيذ المشروعات الاستثمارية تختلف بين مؤسسة وأخرى حيث تدنى معدل الإنفاق الاستثماري في المؤسسات والجهات التي يحتاج تنفيذ مشروعاتها الاستثمارية إلى تأمين متطلبات العمل عبر الاستيراد مثل الآلات والمعدات والمواد الأولية وغيرها.

في حين ارتفع معدل الإنفاق الاستثماري لدى الجهات التي يغلب على استثماراتها الطابع المحلي وأن تدني معدل الإنفاق الاستثماري أثر سلباً على إيرادات الخزينة العامة وتنفيذ خطط الوزارات والمؤسسات الحكومية.

تيناوي أوضح أن من أهم العوامل التي حدت من الإنفاق الاستثماري هو تذبذب سعر الصرف خاصة خلال السنوات الماضية إضافة لنظام العقود المعمول به حالياً الذي بات بحاجة لتعديل وأن الكثير من المناقصات والعروض كانت تفشل بسبب تغير سعر الصرف وارتفاع التكاليف حيث كانت تتغير التكاليف بسبب تبدل سعر الصرف أحياناً بين يوم أو أسبوع وآخر.

وأشار تيناوي إلى أن هناك نقاشات دقيقة تمت في اللجان المختصة بالمجلس حول موازنات الجهات العامة وحسابات السنوات التي تأخر فيها قطع الحسابات وهو جهد يضاف لما قام به الجهاز المركزي للرقابة المالية الذي يفتش ويدقق في كل تفاصيل الإيرادات والإنفاق ومطابقتها مع الأنظمة والقوانين ووضع اليد على أي مخالفة للحفاظ على سلامة المال العام.

وكانت معظم التصريحات التي صدرت عن وزارة المالية خلال السنوات الماضية تفيد بأن سبب تأخر قطع حسابات الموازنات العامة للدولة منذ عام ٢٠١٣ هو الأحداث وظروف التخريب التي طالت بعض الجهات العامة الذي أدت لفقدان بعض البيانات المالية التي يتم الاعتماد عليها لقطع الحسابات لاسيما أن الجهاز المركزي للرقابة المالية يحتاج إلى تدقيق هذه البيانات.

بينما تساءل خلال الفترة الماضية العديد من المتابعين عما إذا كان قطع الحسابات ضعفاً في أداء الإدارات المعنية ويشكل علامات استفهامات حول كيفية سير العملية الاقتصادية وإقرار الموازنات العامة خلال السنوات الماضية.

حيث يعدّ قطع الحساب عملية تدقيق في الموازنة العامة من أرقام النفقات الحكومية وأرقام واردات الموازنة التي تم تحصيلها، ومقارنة ما تم تطبيقه كل عام مع ما تم إقراره في موازنة كل سنة عن العام التالي.

ويعتبر قطع الحساب الوثيقة التي يستند إليها ويعد غياب هذه الوثيقة غياباً لدليل المحاسبة.

وأن موضوع فقدان البيانات المالية بسبب الحرب ساهم فيه غياب نسخ إلكترونية مؤرشفة لبيانات الجهات العامة.